

جدلية الاندماج الثقافي

*The dialectics of cultural integration*ملیكة قليل^{*}، عبد النور غرينة.جامعة عباس لغرور (خنشلة)، malika.kellil@univ-khenchela.dzجامعة عباس لغرور (خنشلة)، abdenmour.gherina@univ-khenchela.dz

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الاستلام: 2024/01/10

ملخص:

شغلت المسائل الخاصة بالمواطنة والهوية اهتمام الكثير من الباحثين والمؤرخين لاسيما ما تعلق بالجوانب الثقافية التي يشكل فيها الدين والانتماء قسما مهما وجزءا أساسيا من المكونات الحضارية للمجتمعات على اختلافها، وعلى هذا الأساس باتت ظاهرة الاندماج الاجتماعي والثقافي تشكل إحدى أهم جوانب البحث السوسيولوجي والسيكولوجي بل تعدته إلى البحث في الجوانب الانثروبولوجية.

وقد زاد الأمر تعقيدا ظاهرة الهجرة العابرة للقارات والتي انتقلت من طور الاستقرار إلى الاندماج والمواطنة، وبما أن الهجرة الجزائرية لم تكن منعزلة عن مجموع هذه الحركات فإن صيانة الهوية الوطنية كانت من ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية وخصوصا في ظل تنامي السياسات الأوروبية الهادفة إلى استغلال هذه الطاقات المهاجرة.

الكلمات المفتاحية: الاندماج؛ الحركة الإصلاحية؛ السياسات الأوروبية؛ المواطنة؛ الهجرة؛ الهوية.

Abstract:

The issues related to citizenship and identity occupied the interest of many researchers and historians, especially those related to the cultural aspects in which religion and belonging constitute an important section and an essential part of the civilizational components of societies of all kinds, and on this basis the phenomenon of social and cultural integration has become one of the most important aspects of sociological and psychological research, but rather enrolled in research In anthropological aspects.

the Algerian migration was not isolated from the total of these movements, the maintenance of the national identity was among the interests of the reformist movement, in light of the growing European policies aimed at exploiting these immigrant energies .

Keywords: Integration; Correctional movement; European policies; Citizenship ; Migration; Identity.

١. مقدمة

شكلت الهجرة بأبعادها الحضارية ودوافعها السياسية والاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية إحدى أهم الإشكالات التي شغلت الذهنية العربية والغربية على حد سواء، وفي هذا السياق يمكننا أن نحدد الهجرة التي تعرفها منطقة البحر الأبيض المتوسط كبلدان الأصل والمجال الأوروبي كبلدان الاستقبال، وذلك لما تطرحه من تحديات وصور تناقض تجسدها خاصة الضغوطات وأشكال التمييز التي تعيشها الأقلية المسلمة، والتي ترتبط بتعرض العقيدة والقيم الشخصية، وكذا النسق المعرفي للتهديد الذي تحركه أساسا المنظومة التعليمية الأوروبية.

إن دراسة هذه المسألة تستدعي العودة إلى الجذور التاريخية لحركة الهجرة ومحاولة معرفة مسببات هذا العداء وكشف أشكال التمييز وصور الشك التي تحوم حول وجود المسلمين بالدول الأوروبية، وعلى هذا الأساس ينبغي التعرف على بعض المصطلحات والمفاهيم التي تحدد مدلول هذه الظاهرة، ولهذا اخترنا الهوية، التعدد الثقافي والاندماج الثقافي.

الواقع أن وثائق الأرشيف الفرنسي ولاسيما أرشيف ما وراء البحار وأرشيف وزارة الحربية عنيت بشكل واضح بقضايا المهاجرين المسلمين وخاصة من دول المغرب العربي وتحديدًا من الجزائر التي عرفت أقدم وأقوى وتيرة هجرة إلى الديار الفرنسية، وركزت على مسألة إدماج المهاجرين أو على الأقل احتوائهم اجتماعيا وثقافيا، لأنها كانت تراهن على القيمة الباهظة لمشاركهم في حركة التنمية والانبعاث الاقتصادي، وهذا ما تصدت له بعض الشخصيات الإصلاحية حفاظا على الحضور العربي الإسلامي في أوساط المغتربين بالمهجر، وحرصا على صيانة الثراء الاجتماعي والثقافي والديني الذي يشكل في مجموعه ركائز متينة للهوية الوطنية الجزائرية.

وهذه هي الإشكالية الرئيسة التي تحاول هذه الورقة البحثية إثراءها باتباع المنهج التاريخي لبحث حركية وتطور الهجرة الجزائرية نحو الخارج خلال مرحلتين رئيسيتين: إبان الاحتلال الفرنسي ثم فيما بعد الاستقلال وكذا المنهج الإحصائي للتمكن من ضبط تلك الحركية بالاستناد إلى أرقام تساعدنا على فهم تطور واتساع دائرة الهجرة نحو الخارج ولاسيما إلى فرنسا، ثم بتوظيف المنهج المقارن لمعرفة أشكال الذهاب والإياب ومدى تأثيرها على مسائل التنمية الاقتصادية وظاهرة الاندماج الثقافي والاجتماعي، كما يمكننا توظيف المنهج الاستدلالي من خلال استنباط بعض المعطيات الواردة في وثائق الأرشيف الفرنسي والعمل على تحليلها ومقارنتها ببعض ما ورد في تقارير أو مذكرات معاصرة، أو حتى كتابات أكاديمية ذات صلة بالموضوع، وسيكون ذلك بالتركيز على العناصر التالية:

أولا: تعدد الثقافات وإشكالية الهوية والاندماج الثقافي:

1.1. ما معنى الهوية؟

الهوية هي الكيفية التي يعرف بها الناس ذواتهم أو أمتهم، وتتخذ اللغة والثقافة والدين أشكالها، فهي تنأى بطبيعتها عن الأحادية وتنحو منحى تعدديا تكامليا إذا أحسن تدبيرها، ومنحى صداميا إذا أهملت وأسيء فهمها. يمكن للهوية أن تكون عامل توحيد وتنمية، كما يمكن أن تتحول إلى عامل تفكيك وتمزيق للنسيج الاجتماعي الذي تؤسسه عادة اللغة الموحدة.

أما فاطمة الزهراء بن سالم فتقدم الهوية على أنها: "جملة من الخبرات والحكمة الأخلاقية والدينية والاتفاقات الأيديولوجية النظرية التي يصونها مجتمع ما، بحيث تصبح تلك الخبرات والاتفاقات النظرية قوانين ملزمة ومحكات أساسية، ليس من اليسير اختراقها أو العبث بها أو محاولة تغييرها، إلا من أجل تطويرها أو الارتقاء بها".

وفي سياق آخر نجد التوجيهي يعرفها قائلا: "إن الهوية لأمة من الأمم هي القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية طابعا تتميز به عن الشخصيات الأخرى". (يوسف، 2022، الصفحات 627-628)

2.1. أما التعدد الثقافي: فيقصد به النظام أو النسق العام من القيم والسلوكيات، حيث يسعى إلى احترام وجود تنوع في الثقافات داخل المجتمعات، ومن ثم التعرف على هذه الثقافات وتقدير قيمها وتشجيع استمرار مشاركة كافة الثقافات والمجموعات على اختلاف خلفياتها داخل التنظيم وفي المجتمع وتمكينها لتحقيق فوائد التنوع.

والواقع أنه متى أحسنت الدول التعامل مع التعدد اللغوي، من خلال نظمها السياسية التي تدعم الثقافات المختلفة وتضمن الاستفادة من كافة الحقوق المتعلقة بالتعبير عن الثقافة ومكونات ورموز الهوية، تكونت لديها صورة متكاملة من الجنسيات المتعايشة ذات الثقافات المتعددة التي تخلق فعالية أكثر وتعزز أسس ودعائم التنمية.

في الحقيقة هناك العديد من الدول وعلى رأسها كندا، استراليا، بريطانيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، التي نهجت نهجا سياسيا في تبني التعدد الثقافي، إذ عرفت مجتمعاتها تنوعا في الجنسيات وتعددا في الثقافات أيضا بفضل العامل التاريخي، ولهذا تلجأ إلى تحقيق تعدد ثقافي بخلق بيئة متنوعة ثقافيا. (يوسف، 2022، الصفحات 627-630)

3.1. إشكالية الاندماج الثقافي:

لطالما كانت مسألة الاندماج الثقافي من الأمور التي شغلت بال المهاجرين بشكل مستمر، إذ كانت العودة إلى أرض الوطن رهانا أساسيا بالنسبة للكثيرين وعليه ساد الاعتقاد بأنها هجرة طارئة، مؤقتة وغير دائمة فأفرز ذلك صراع المهاجر مع ثقافة البلد المستقبل في انتظار العودة، ولكن وجد من بينهم من حسم الأمر واتخذ قرار البقاء بالمهجر، مقدما لذلك بعض الأسباب لعل أهمها:

تفرع العائلة وزواج الأبناء بالمهجر، والتفكير في مسار الأبناء التكويني ومستقبلهم الدراسي في المجال الأوروبي أكثر ضمانا لما يكسبونه من فرص تعليمية ومساعدات دراسية.

إذا أخذنا في الحسبان هذه الاعتبارات يمكننا القول بأنه رغم تلاحم العائلات الجزائرية إلا أننا نلاحظ أنه ثمة اختلاف بين إمكانية تحقيق الاندماج مع المجتمعات الأخرى ويظهر ذلك عبر ثلاثة أجيال:

الجيل الأول: الذي شعر بصعوبة الاندماج الثقافي نتيجة تشبعه بالهوية الثقافية للبلد الأصلي، إذ ظلت تربطه صلات متينة ببلده الأصلي وأسرته وقبيلته وكل مكونات وطنه.

الجيل الثاني: يمثل أبناء المهاجرين، الذين يعيشون حالة مقارنة بين الثقافة الأصلية وثقافة بلد الإقامة، وهم بذلك يكونون أكثر اقترابا من الثقافة الجديدة، لكنهم مع الأسف لا يأخذون من ثقافة البلد المستقبل إلا ما هو سطحي.

الجيل الثالث: يمثل الأطفال الذين ولدوا في بلد المهجر، وهؤلاء هم أكثر تمردا على الثقافة الأصلية وثقافة البلد المستقبل، وهو ما يلخصه الكاتب الجزائري عبد المالك صياد في كتابه "الغياب المزدوج". (متيجة، الصفحات 371-372)

ثانيا: نظرة عامة حول تاريخ الهجرة الجزائرية العائلية بفرنسا:

قدم الباحث الجزائري الكبير عبد المالك صياد تحليلا سوسيولوجيا عميقا للهجرة الجزائرية وخلص من خلال أبحاثه إلى القول بأن الهجرة الجزائرية تتخللها ثلاث مراحل والتي لا تعتبر فترات زمنية متوالية فقط، ولكنها تشهد على ثلاث أنماط مختلفة للهجرة:

" هجرة العمل " و " الهجرة العائلية " و "الهجرة الفردية"، وذكر بأن الهجرة الجزائرية شاهد على علاقة الجزائريين المتعلقة بالاستمرارية والانتماء وعلاوة على ذلك فإنها تمثل خصائص فريدة من نوعها، وانطلاقا من المنظور التاريخي فهجرة العمل مثالية، لأنها الوحيدة من حيث طول المدة والاستمرارية، ففي الهجرة (المهاجرون لا يغيبون لفترة طويلة) وفي الغربية (المغربيون لا يبقون لمدة طويلة).

لكن وعلى الرغم من غضب المجتمعات الفلاحية، التي وضعت رقابة على الهجرة لأفرادها غير أنه لم يكن بوسعها التحكم في النتائج، ولم تقف أبداً ضد آثار الانحلال، كما أن النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية لم يكن مراقباً. (Sabah, 2003)

أما بالنسبة للهجرة العائلية فإنها من أبرز الخصائص التي ميزت الهجرة الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت العائلات الجزائرية تهاجر بأكملها، بعد أن كان الرجال - عزابا ومتزوجين - يهاجرون بمفردهم، ويتضح حجم الهجرة العائلية من الأرقام التالية:

خلال 1948 تمت هجرة أكثر من 768 امرأة، كانت 234 امرأة من مقاطعة الجزائر و293 من مقاطعة قسنطينة، و213 من مقاطعة وهران، و28 من مناطق الجنوب، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد النساء الجزائريات بفرنسا 40 امرأة قبل 1939.

وخلال 1954 تجاوز عدد المهاجرين 165000 مهاجر، وهو أكبر عدد للمهاجرين إلى فرنسا، كان من بينهم 3000 امرأة وأكثر من 5000 طفل، كما بلغ عدد العائلات المقيمة بفرنسا في تلك السنة 5000 عائلة (Cohen, 7 juin 2013, p. 57)، ومع ذلك فالدكتور أحمد عصماني يقر في أطروحته بأن عدد النساء كان قليلا وظل في ثبات من حيث الزيادة طيلة سنوات الثورة التحريرية، إذ أنه في سنة 1955 تم إحصاؤهن من قبل محافظة الشرطة لباريس فكانت النتائج كما يلي:

- 3792 رجل و 47 امرأة بقي قوت دور (Gouttes d'or).

- 4075 رجل و 35 امرأة بقي فيلات (Villette).

- 10000 رجل و 48 امرأة في الدائرة الإدارية بيتو (Puteaux).

- 5000 رجل و 35 امرأة في مدينة (Saint Denis). (عصماني، 2012-2013، صفحة 343)

والحق أن نسبة المهاجرين بنية عدم العودة لا تثير الاستغراب إذا عرفنا أن الغالبية العظمى منهم كانوا شبانا، وهذه أهم ميزة تختص بها الهجرة الجزائرية (عموماً) (زوزو، 2007، صفحة 32) ويتضح ذلك من خلال دراسة اجتماعية للمهاجرين الجزائريين في فرنسا قام بها المعهد الديمغرافي الفرنسي فوجد أن نسبة الشباب مرتفعة بين المهاجرين، وأنها أخذت في التزايد بنسبة 1% سنوياً. (دسوقي، 2001، صفحة 141)

ولهذا كانت الجالية المهاجرة في فرنسا بمثابة رأس مال ثمين وذلك لتعدادها الكبير وتميزها بطابع الفتوة وقوتها السياسية التي شكلت قاعدة وطنية متينة، ساهمت في تنوير المناضلين والمثقفين والطلبة وتمكنت من تشجيع تحركات الحركة الميصلية ومحاولة كشف تعاملها مع الأوساط القريبة من الحكومة الفرنسية. (دزار، 1985، صفحة 105)

لقد أشارت بعض المصادر إلى أن عدد الجزائريين قدر سنة 1938 بـ 75000 ليبلغ بتاريخ 19/09/1958 حوالي 322000 مقسمين إلى 261000 بالغ منهم 9800 فقط دون عمل، 15200 شاب و 45000 طفل، كما ذكرت بأن وزير الداخلية صرح بأن كل هؤلاء الرجال لهم الحقوق مثل المواطنين الفرنسيين. (Combat، 13/09/1958) ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن المهاجرين الجزائريين في المتروبول ظلوا محرومين من كل فرص الترقية والحماية الاجتماعية، بل إنهم كانوا عرضة للعنصرية والاستغلال بشكل دائم.

وفي سنة 1938 سجلت مصلحة الحجز الصحي البحري أن 80 % من المهاجرين كانت أعمارهم تتراوح ما بين 20 و40 سنة، وأن 20 % أعمارهم فوق الأربعين أو دون العشرين (زوزو، 2007، صفحة 32)، ويمكن تعميم هذه القاعدة على بقية العمال الشمال إفريقيين حيث أثبتت الدراسة أن معدل سن العمال الشمال إفريقيين في المنطقة الباريسية كان

بين 35 و45 سنة، وذلك بعد أن أخذت عينة مكونة من 106 عاملا، يشتغلون في فروع نشاطات مختلفة (البلاستيك، المصفاة وفي السيارات). (Jean, 1947، صفحة 169)

إن الأرقام التي قدمها: Louis Chevalier توجي لنا بالملاحظات التالية:

- (1) أن نسبة 67 % من المهاجرين، كان سنهم يتراوح ما بين 30 و45 سنة، وهم بذلك يشكلون قوة عمل تامة.
- (2) أن نسبة العمال الأقل من 30 سنة تشكل نسبة ضعيفة تقدر بـ(6 %)، أما نسبة العمال الأكثر من 55 سنة فهي منعدمة.
- (3) أن متوسط العمر للعمال بين سنتي 35 و45.

ولكن قد يحدث في أوقات أخرى أن يكون أقل من ذلك، فقد بين M.Ray (Les Marocains en France) في الصفحة (89)، أن متوسط العمر بالنسبة للعمال المهاجرين هو ما بين 30 و40 سنة في 1937 في المؤسسات الباريسية، وما بين 23 و30 سنة للعمال في المناجم. (زوزو ع، 2007، صفحة 32)

وقد أوردت بعض وثائق الأرشيف الفرنسي المحفوظة بقسنطينة، أن متوسط أعمار المهاجرين القادمين من هذه العمالة يتراوح بين 18 و 25، ليرتفع أحيانا ما بين 25 و30، وأن أكثر المهاجرين عزاب أو متزوجون تركوا زوجاتهم وأطفالهم بالجزائر. (Montagne, 1957، الصفحات 4-6)

وفيما بين 1958 و 1962 وحسب إحصائيات CTAM فإن عدد النساء الجزائريات بالمتروبول تجاوز 15000 إلى حوالي 25000، وبالتالي انتقل رصيد الهجرة السنوية الذي استقر بين سنتي 1956-1958 في حدود 1400 سنويا، إلى حوالي 2500 بين سنتي 1958-1959 وثبت في تزايد خلال سنتي 1960-1961. (Cohen, 7 juin 2013, p. 57)

وقد احتوت بعض الوثائق الفرنسية على معطيات تتعلق بحركية واسعة للنساء والأطفال المسلمين بين الجزائر والمتروبول خلال سنتي 1958-1959 (GR 1H, 1147, p. GR 1H)، وربما ارتبط ذلك أساسا بالقمع المسلط على الجزائريين في أرض الوطن، وخصوصا في السنوات الأخيرة من الكفاح الوطني.

هذه المعطيات توضح فتوة الهجرة نحو فرنسا، وذلك ما يشكل في نظرنا قوة هامة، يمكن لفرنسا الاعتماد عليها بأقل الأجور ودون أن تكلف ميزانيتها شيئا، لأن هؤلاء المهاجرين يؤمنون حياتهم بمواردهم وإمكاناتهم الخاصة، والامتياز الثاني أن الدولة الفرنسية تستفيد من مجهودات هؤلاء الشباب دون أن تكون قد بذلت شيئا لفائدتهم (سواء في تعليمهم أو تكوينهم أو إدماجهم في مجتمعاتها)، ورغم كل تلك المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها السلطات الفرنسية إلا أن الكثير من الصحف ذهبت إلى وصف المهاجر الجزائري بطريقة مهينة. (جوليان، 1976، الصفحات 57-58)

لقد كان هدف الصحافة هو تضخيم الموضوع لإثارة الرأي العام وتحريض السلطات السياسية على التدخل، وفي الواقع يبدو أن الأرقام التي قدمها محافظ الشرطة إلى اللجنة المختلطة من المجلس العام للسين تتبنى مثل هذه الخلفيات السياسية، إذ أنه في الحقيقة يوجد 18 شمال إفريقي من بين 1200 متهما بعمليات استغلال الثقة و16 من أصل 1130 متهما بالضرب والجروح و164 من مجموع 13955 سرقة موصوفة و24 شمال إفريقي من بين 79 عملية احتيال (بوقصة، 2005، صفحة 185)، وهذا دليل كافي على أن كل تلك الادعاءات هدفها هو تشويه صورة المهاجرين الشمال إفريقيين عموما والجزائريين بصورة خاصة.

اليوم في فرنسا، يمكننا أن نجد فرنسا من كل خمسة له جد من أصول أجنبية، هؤلاء الأجانب المغتربون الذين قدموا إلى فرنسا بصفة مؤقتة أو نهائية؛ ساهموا في تكوينها الديمغرافي إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 75 % من النمو

السكاني الفرنسي فيما بين عامي 1921 و 1931 كان نتيجة للهجرة، ومع بداية 1931 كان هنالك 2700000 أجنبي في فرنسا أي ما يعادل 6,6% من مجموع السكان وكانت أكبر الجاليات الأجنبية في فرنسا تتوزع على الشكل التالي:

الاطاليون: 808000، البولنديون: 508000، الاسبان: 352000، البلجيكيون: 254000.

وكانت الهجرة من شمال إفريقيا تعرف زيادة واضحة ومستمرة (ميللر، 2013، صفحة 223)، وذلك دون إهمال التطور الاقتصادي والثقافي (France، Novembre 2006، صفحة 1)، حيث عرفت فرنسا فيما بين 1962 و 1965 تزايداً في حركة (وتيرة) الهجرة لم تعرفه من قبل. (Gilette, Sayad, 1984)

وزيادة على ذلك فإن تعداد الجالية الجزائرية بفرنسا - فيما بين 1975 و 1981- فاق كل النسب الأخرى المتمثلة في الاسبان، الايطاليين، البرتغاليين، المغاربة، التونسيين، الأتراك... (Jean Claude Labat، Juin 1986، صفحة 14)

والواقع أن هؤلاء العمال المهاجرين الشباب قد ساهموا بشكل كبير في تقوية الاقتصاد الفرنسي، رغم أن الحكومة الفرنسية لم توفر لهم حماية اجتماعية أو ثقافية مهمة، وحسب بعض الدراسات الاقتصادية الفرنسية فإنه بعد التباطؤ الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية بخصوص الهجرة إلى فرنسا، جاءت مرحلة جديدة شهدت موجات هجرة وتحديدًا من المغرب العربي والبرتغال، إذ وصل تعداد الجالية الأجنبية إلى 4128312 مهاجر إلى غاية 1 جانفي 1975، ليشكل المهاجرون نسبة 7.7 % من المجتمع الفرنسي، 8% من الفئة النشيطة و 20% من اليد العاملة في قطاع الصناعة. (Jean Bouvier، 1982، صفحة 1538)

وعند توقف تدفق الهجرة نهاية 1973 قدرت الإحصائيات بحوالي:

845694 مهاجر، منهم 535282 رجل و 83488 امرأة و 226919 طفل، وتبقى الجالية الجزائرية تشكل أهم الأجانب بنسبة 20 % (من مجموع 4 ملايين مهاجر)، كما قدر عدد العائلات الجزائرية بـ 75000 منهم 15000 زواج مختلط وقدر عدد الشباب 225000 (طفل ومراهق أقل من 16 سنة) و 85000 شاب من 16 إلى 25 سنة. (J.Simon، صفحة 18)

ويظهر كذلك بأن الهجرة الجزائرية فتية بالعودة إلى إحصاء 1982 الذي وضع أنه ولد بفرنسا 238220 جزائري من الجنسين منذ 1963 أو بعدها. (J.Simon، صفحة 24)

وحسب ما قدمته الباحثة Muriel Cohen فإن متوسط الأعمار بالنسبة للمهاجرين الجزائريين طالبي الاستفادة من سياسة التجمع العائلي هو 36 سنة، تشكل نسبة 37 % أقل من 32 سنة و 36% أكثر من 37 سنة، وأغلبيتهم قدموا شاباً إلى فرنسا، فمتوسط العمر عند القدوم هو 22 سنة، وهذا من شأنه أن يخلق فرصة للمهاجرين الشباب (منحى اجتماعي متصاعد وإمكانية الحصول على فرصة للتكوين، بالإضافة إلى سهولة تعلم لغة بلد الاستقبال وقوانينه الأخرى)، كما أن 11% قدموا إلى فرنسا قبل بلوغهم سن 16 سنة. (Cohen، 7 juin 2013، pp. 314-315)

بعد الاستقلال أصبحت الهجرة الجزائرية ناتجة عن دوافع سوسيولوجية وبسيكولوجية بالدرجة الأولى، ولهذا استمر تدفق المهاجرين خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، ولم يتوقف توافد الجزائريين إلى فرنسا وذلك تطبيقاً لبنود اتفاقيات إيفيان وحرية تنقل الأشخاص بين البلدين لعدة سنوات، وبناء على ذلك وصل عدد الوفود إلى 35000 سنة 1975 وكان معظمهم شباباً (46% منهم كانت أعمارهم 20 سنة) بالإضافة إلى سياسة الالتحاق العائلي التي تطورت بسرعة وساهمت في ارتفاع أعدادهم خاصة في الأحياء (14-15-16) بمدينة مرسيليا (Temime، Janvier 2008)، دون أن ننسى أن عائلات المهاجرين تتكون من عدد كبير من الأفراد وذلك ما أدى إلى زيادة تعداد الجالية الجزائرية بالمهجر.

حسب إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية لسنة 1980 فإننا نجد أن الهجرة الجزائرية سجلت في نهاية سنة 1979 ما يقارب 782111 مهاجر بالمقارنة مع سنة 1975 أين ارتفع عدد جاليتنا إلى 884320 وبالتالي سجلنا انخفاضا (تراجعا) بـ 102209 شخص وعلى اعتبار أن الجالية الجزائرية المهاجرة هي على العموم تقارب 25000 مولود في السنة يمكننا تحديد عدد حالات العودة النهائية بـ 230000 منذ 1975، وهذا ما يمثل متوسطا سنويا بـ 45000 عودة.

في حين أن التطور الديمغرافي للمهاجرين من جنسيات أخرى فيما بين 1975 و1979 يمكن توضيحه على الشكل التالي: تعداد الجالية المهاجرة الاسبانية والاطالية انخفض بشكل واضح بـ 86016 شخص و 74636 شخص، في 1975 ما يقارب 531384 اسباني مقيم في فرنسا، في 1979 لم يكونوا إلا 445368. (Faycal Bissekri، صفحة 94).

هناك ميزة بارزة تمتاز بها الهجرة خلال الفترة المدروسة (خصوصا فيما بين الحربين) وهي اقتصرها على الرجال دون النساء، إذ قدر عدد المهاجرات الجزائريات إلى فرنسا سنة 1930 بنحو 20 امرأة فقط هاجرن مع أزواجهن، وإلى 1939 لم يكن عددهن يتجاوز 40 امرأة ولم تكن هجرتهم بقصد العمل، بل لمرافقة أزواجهن مساعدة لهم على الاستقرار (زوزو ع، 2007، صفحة 32) وهذه ميزة يشترك فيها تقريبا كل العمال القادمين من عمالة قسنطينة (Montagne، 1957)، وقد وضحت بعض الإحصائيات أن الهجرة الجزائرية عموما – قبل الحرب العالمية الثانية- تكاد تقتصر على الرجال، حيث بينت الدراسة الإحصائية التي أجريت سنة 1925 أن عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا؛ قدر بـ 56 رجلا في حين لا توجد أي امرأة ((J-P.Sanderson et T.Eggerickx (Gé DAP- UCL، 2005، صفحة 5)، غير أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب الكونية الثانية بداية انتقال أسر جزائرية بكاملها إلى فرنسا، ولعل ذلك يعود إلى التحسن النسبي الذي ميز واقع العمال المغتربين في فرنسا فشجعهم بذلك على استقدام عائلاتهم وأبنائهم، أو قد يكون ناتجا عن تأثير دعوات رجال الإصلاح إلى لم شمل العائلة الجزائرية بالمهجر (Montagne، 1957، الصفحات 4-6)، وعلى ما يبدو فإن الجزائريين أكثر اندماجا مع الفرنسيين بالمقارنة مع البولونيين، ولهذا عرفوا الزواج المختلط (بالفرنسيات) ابتداء من الثلاثينيات (1930). (Geneviève. M. G, Op. Cit.)

وترشدنا بعض المعلومات الإحصائية المستقاة من أرشيف وزارة الحرب الفرنسية والمؤرخة بـ 31/12/1958 إلى أن عدد الأسر الجزائرية عرف زيادة واضحة، كما أن عدد النساء ارتفع خلال هذه الفترة، وهذا ما يمكن استنتاجه من الأرقام التالية:

مجموع الجزائريين المسلمين: 320000 نسمة.

النساء المسلمات: 16000.

الأطفال: 45000.

الطلبة في الجامعات: 630.

التجار: 10000.

المساجين: 9628. وهنا تشير بعض الدراسات إلى أن عدد المساجين والمعتقلين خلال الثورة التحريرية كان مرتفعا، ويدل ذلك على صعوبة الأوضاع التي عاشها المهاجرون في ديار الغربة، حيث نجد الإحصائيات التالية:

يوجد بمخيم لارزاك (أفيزون) مركز (CARS):

- الزيارة الأولى: 9 جويلية 1959:

يوجد 2123 شخص من مناضلي (FLN) من بينهم 36 مريض، 24 في مستوصف المخيم و 12 في مستشفى ودير.

- الزيارة الثانية: 9 مارس 1960:

بلغ التعداد الحقيقي يوم الزيارة: 2735 معتقل. (خياطي، 2015، صفحة 221، 222)

المرضى (في المستشفيات): 9093. (GR 1H, 1147, 4ème Trimestre 1959) وبالإستناد إلى المعلومات الإحصائية للثلاثي الثالث لسنة 1959، والمؤرخة بـ: 30 سبتمبر 1959 نجد بأن تقديرات السكان المسلمين الجزائريين وصلت إلى: 340000، وتم إحصاء 17000 من النساء والبنات الأكثر من 16 سنة.

- زوجات أو خليلات أو شريكات 7900.

- أطفال أقل من 16 سنة 51000.

- طلبة التعليم العالي 1090.

- تجار 10000.

- معتقلون 9509.

- المرضى 8454. (GR 1H, 1147, 4ème Trimestre 1959) وهذا ما يعطي دلالة واضحة عن ارتفاع عدد العائلات الجزائرية في المتروبول، وخاصة منذ خمسينيات القرن الماضي.

وقد استخلصت بعض التقارير الأرشيفية الفرنسية المظاهر العائلية للهجرة الجزائرية نحو المتروبول على النحو التالي:

- مهاجر الجزائريون لوحدهم في الغالب بسبب صعوبة السكن في فرنسا، أو بسبب عدم التطور العائلي (تباين التطور بين الرجل والمرأة).

- هجرة الرجال بمفردهم بالإضافة إلى ظروف أخرى متعلقة بالعمل وهي أهم سبب وتتمثل في عدم استقرار اليد العاملة الجزائرية بالمتروبول.

- بقاؤهم مرتبطين بشكل كبير مع عائلاتهم المتروكة في الجزائر، يرسلون مبالغ وفي بعض الأحيان تكون معتبرة إذ يعيشون في تقتر ونقص في التغذية على حساب أنفسهم وخاصة منهم مهاجرو منطقة القبائل، أما بعضهم الآخر فهم غير مبالين بعائلاتهم، إذ لا يرسلون لهم إلا القليل وغالبا ما ينفصلون عن زوجاتهم وخاصة مهاجرو شمال تلمسان.

وقد أصبحت حالة المهاجرين عسيرة للغاية، وخاصة في السنوات الأخيرة للعهد الاستعماري ومع التواجد الكبير لعائلات المغتربين بالمهجر، إذ تدل الإحصائيات على ارتفاع عدد العائلات إلى 10000 والأطفال إلى 20000. (ANOM : 4SAS/93). وبخصوص البنية العائلية دائما، فإنه بالنسبة للجزائريين وجدت بضع مئات من العائلات الجزائرية فيما بين ماي 1952 إلى أوت 1953، ثم تضاعفت بسرعة حيث تم إحصاء 17198 امرأة و 30573 طفل لـ 125057 مهاجر جزائري وذلك منذ نهاية 1954 إلى نهاية 1960، وابتداء من 1961 سجل حضور 78000 طفل بفرنسا وذلك بتقدير 10000 وصول في السنة.

وخلال 1968 تم إحصاء 76760 امرأة جزائرية و 154000 طفل. (Ageron, 1983) وذلك ما يدل على تزايد تعداد الأسر الجزائرية، خاصة بعد الاستقلال.

وفي إطار الحديث دائما عن البنية العائلية، نشير إلى أن بعض الأبحاث الديمغرافية وضحت أن فئة النساء في الجالية الجزائرية بالمهجر شكلت نسبة مهمة، وشهدت ارتفاعا متواصلا فيما بين 1972 و 1980 في بعض المدن الفرنسية المهمة. (Hammouche)

كما أن بعض الدراسات التي تمكنا من العودة إليها بينت أنه عند توقف تدفق الهجرة مع نهاية 1973 قدرت الاحصائيات بناء على تقديرات وزارة الداخلية بحوالي:

845694 مهاجر، من بينهم 535282 رجل و 83488 امرأة و 226919 طفل وتبقى الجالية الجزائرية أهم الجاليات الأجنبية (من مجموع 4 ملايين مهاجر) بنسبة 20%. كما وصل عدد العائلات الجزائرية إلى 75000 عائلة، منها 15000 زواج مختلط، وقدر عدد الشباب بـ 225000 طفل ومراهق أقل من 16 سنة و 85000 من 16 إلى 25 سنة. (Simon, 2002, p. 18)

وبالنظر إلى الاعتبارات السابقة يمكننا القول بأن الهجرة الجزائرية تتميز بالفتوة وهذا ما يسمح باستفادة الدولة الفرنسية منها، ولكن في المقابل هل هناك تحسن أو اهتمام بالجالية الجزائرية المغتربة؟ وخصوصا ما تعلق بالظروف الاجتماعية والثقافية؟ وهل كانت الجالية عرضة للتأثيرات السلبية والأمراض الاجتماعية التي تتعارض مع الهوية الوطنية بمدلولها العربي الإسلامي؟ وهذا ما سنبحثه من خلال دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المهجر؟

ثالثا: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومسألة الدفاع عن الهوية الوطنية:

لعل تلك الرغبة في الاستقرار هي التي دفعت الكثير من العمال إلى الزواج بالفرنسيات، فقد جاء في تحقيق قام به "جيرولامي" سنة 1929 أن المتزوجين شرعيا بالفرنسيات كانوا 700، وأن المتزوجين منهم بغير عقد شرعي كانوا حوالي 5000 (زوزو، 2007، صفحة 32)، وهنا نجد أن أوكتاف ديون يقر بأن بعض المئات من العمال تزوجوا بنساء فرنسيات بدافع الإنسانية (لتربية الأبناء والقيام بأشغال البيت) والذين يتخلون عنهم عند عودتهم إلى إفريقيا. (Depont, 1935, p. 74)، غير أننا نعتقد أن هذا الرأي يحمل نوعا من العنصرية، ونستدل على ذلك بنتائج دراسة عينة مكونة من 2000 حالة، تبين من خلالها أن وضعية النساء الفرنسيات (ربات البيوت) اللواتي تزوجن من جزائريين متوسطة على العموم؛ كما أنها لا تختلف كثيرا عن تلك التي تميز الأوروبيات. (Sutter, 1947, pp. 177-178)

وزيادة على ذلك فهناك أعداد كبيرة من المغتربين الشباب الذين خطبوا بعض الفتيات من أقارب وأصدقاء عائلاتهم بالجزائر وفرنسا وتبقى النسبة الأكبر متمثلة في وجود العمال في فرنسا بينما يستقر أبناؤهم وزوجاتهم في الجزائر (بوحوش، 1979، الصفحات 208-210)، كما نجد بأن المهاجرين الجزائريين يفضلون الارتباط بالجزائريات اللواتي يتواجدن في المتروبول، لأنهن ببساطة قادرات على تحقيق الاندماج الأسري. (Houche, 2004)

ولعل هذا الواقع دفع جمعية العلماء المسلمين إلى الحرص على صيانة الهوية العربية الإسلامية من خلال التأكيد على ضرورة مرافقة زوجات المهاجرين لأزواجهم، وفي هذا السياق نشرت جريدة البصائر في العدد 29/04 أوت 1947 مقالا جاء فيه: "جمعية العلماء تعلم وتأسف أن مسلمي فرنسا معرضون للتحلل من الإسلام والعروبة بطول الأمد وتأثير الوسط، وتعلم أن الأولاد الذين يولدون هناك من أمهات أوروبيات يكونون أوفر سهما من شرو هذا التحلل، فإذا لم تتعاهدهم الجمعية بالوعظ والإرشاد لكبارهم وتعليم الدين والعربية لصغارهم، ضاع على الأمة آلاف من أبنائها يندمجون في دين غير دينها وجنس غير جنسها". (تركي، 2004، صفحة 38)

ولأجل ذلك عمل الأستاذ الشيخ عبد الحميد بن باديس على تعيين الفضيل الورتلاني وتكليفه ليكون في واجهة الصراع وفي الخطوط الأمامية ضد الاستعمار، وكان ذلك في العاصمة الفرنسية باريس (أمقران الحسني، 1988، صفحة 67)، وكانت الجمعية قد بدأت في هذا العمل الجليل منذ سنة 1936 على يد الفضيل الورتلاني (تركي، 2004،

صفحة 38)، الذي شد الرحال، في منتصف هذه السنة إلى البلاد الفرنسية حيث الآلاف من مواطنيه العمال، وفي فرنسا بعد دراسة حال الجالية الجزائرية المهاجرة قرر بينه وبين نفسه أن يعمل شيئاً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مواطنيه البؤساء (خمري ، 2003 ، صفحة 118)، وقد شرع بمعية مجموعة من الأساتذة من بينهم المرحومان: الشيخ سعيد صالح، الشيخ الهادي السنوسي، الشيخ الصالح بن عتيق والشيخ محمد الزاهي الملي والشيخ سعيد البيباني وغيرهم...الذين التحقوا به بأمر من الجمعية، قام يخطط للعمل المثمر والهادف فبدأ بتنبيه العمال المغتربين وتوعيتهم بضرورة التآخي والتماس العلم والمعرفة التي تحرر الأمة وكان ينادي بتربية الأفراد لتكوين كتائب النضال قبل تعيين القادة والزعماء، وتوصل مع إخوانه الأساتذة إلى إنشاء عشرات النوادي في باريس ومختلف مدن فرنسا، حيث توجد مجموعات كثيرة من المغتربين الجزائريين (أمقران الحسني، 1988 ، صفحة 67)، وقد آتت هذه النوادي ثمراتها قبل الحرب الأخيرة ثم قضت عليها الحرب، ومع ذلك حاولت الجمعية تجديدها بعد الحرب العالمية الثانية، وحسب رواية المجاهد أمقران الحسني الذي أوفده البشير الابراهيمي إلى فرنسا، فإنه تمكن في أواخر سنة 1949 برفقة مجموعة من رفقاءه المتعاطفين مع جمعية العلماء من تأسيس شعبة مكونة من: عبد الرحمن يعلاوي رئيسا والطاهر سي بشير نائبا وعبد الحفيظ أمقران كاتباً عاماً والبشير ايزمران نائباً والسعيد حدادي أميناً للمال والسعيد حواسين نائباً وعميروش آيت حمودة مراقباً، وكان أمقران ضمن المجموعة السرية للجنة الثورية التي كان يقودها عميروش بباريس (مريوش، صفحة 267)، غير أن التكاليف المالية تضاعف واحداً إلى الآلاف؛ فكان ذلك وحده سبباً للعجز (الورتلاني، الصفحات 159-160)، لقد ظهرت هذه الأندية والمدارس بعد فترة قصيرة، وكانت تحت اسم "التهذيب" وغدت تؤدي رسالتها التهديبية والتعليمية في أقسام دراسية لتعليم اللغة العربية ومبادئ الإسلام، كما كانت تلتقى في هذه النوادي المحاضرات الدينية والاجتماعية (خمري ، 2003 ، صفحة 118)، فجمع المسلمين هناك على هداية الدين وشهامة العرب وأشرهم معنى الإصلاح الذي شع نوره في الجزائر (بوالصفصاف، 2009 ، الصفحات 312-313)، كما عمل على إلقاء المحاضرات للكبار والدروس التعليمية للصغار وبذلك شعر المسلمون أنهم في وسط عربي إسلامي (تركي، 2004 ، صفحة 38)، فكان للورتلاني فضل إنقاذهم من مهالك البيئة المعادية التي تهددهم باستمرار في دينهم ولغتهم ومصير حياتهم ووطنهم (أمقران الحسني، 1988 ، صفحة 67)، ومما زاد في نجاح الفضيل الورتلاني في رسالته التربوية في فرنسا؛ أن أصبحت هذه النوادي والجمعيات محل إقبال وتردد الجالية الجزائرية بفرنسا. (خمري ، 2003 ، صفحة 118)

رابعاً: سياسة احتواء المهاجرين اجتماعياً وثقافياً:

لنفهم الوضعية الحالية؛ لابد من العودة إلى الخطوط العريضة لتاريخ الهجرة الجزائرية في فرنسا وذلك بتحديد المراحل الأساسية لحركة الذهاب والإياب، خلال الفترة الكولونيالية ثم منذ استقلال الجزائر إلى غاية توقف الهجرة، وأخيراً إلى الفترة الممتدة من 1973 إلى 1981.

خلال الفترة الاستعمارية كان للهجرة مفهوم تمدن الجزائريين، أو خلق بروليتاريا من الريفيين الجزائريين، وبتطور الاستعمار الفرنسي والنمو الديمغرافي، خلقت سياسة الاستعمار المطبقة من طرف فرنسا في الجزائر ضياعاً مستمراً لموارد السكان، وهذا ما عرض البدويين لمآسي وأزمات عنيفة، لعل أهمها مصادرة الأراضي بعد فشل الانتفاضات الشعبية التي عرفتها أغلب مناطق الجزائر. (Masne, p. 19)

وإذا كانت العديد من العائلات الجزائرية قد عرفت طريقها إلى المهجر، فإن حالتها هناك لم تكن بأحسن حال من حال العائلات التي ظلت بالجزائر، فحتى بأرض المتروبول كانت حالة المغتربين كارثية ولا سيما ماتعلق بالإيواء والإسعاف الطبي، وهذا دون أن ننسى الممارسات العنصرية الاستعمارية وذلك من خلال التحقيقات التي نشرتها جريدة المجاهد والتي تشير إلى إنشاء مراكز التجمع _ كالتى أقيمت بالجزائر _ ولكنها في قلب باريس وعلى مستوى فردي، فأحياناً يتم نقل

سكان مبنى كامل - من الجزائريين طبعاً- مثلما وقع في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1960 عندما نقلت أربعمائة عائلة جزائرية في البرد القارس مما تسبب في موت رضييعين أصيبا بالتهاب رئوي أثناء هذا التنقل. (المجاهد، 16 ماي 1960)

ولكننا حينما نطلع على بعض وثائق الأرشيف فإننا نجد إغفالا متعمدا للحالة المأساوية لعائلات المغتربين، في حين كانت أغلب التقارير تركز على حركية السكان ومساهمات المهاجرين في النضال الوطني. (4SAS/93) والحق أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ناشد الهيئات النقابية لأجل نصرة المهاجرين بفرنسا، إذ وجه بتاريخ 18 أكتوبر 1961 بريقة إلى مختلف المنظمات النقابية بباريس على إثر المظاهرات التي احتج فيها العمال الجزائريون ضد الإجراءات العنصرية والتعسفية ضدهم ودعا فيها العمال الفرنسيين إلى التنديد بالإجراءات التعسفية الدامية والتشهير بالقرارات العنصرية ضد العمال الجزائريين وطالبهم بتنظيم مظاهرة مساندة ضحايا هذه القرارات. (المجاهد، 01 نوفمبر 1961)

في إطار السياسة الرامية إلى إدماج المهاجرين ثقافيا واجتماعيا، وعلى مدى سنوات الكفاح الوطني (1954-1962) عملت الحكومة الفرنسية بمساعدة بعض الهيئات والنقابات التي تحمل روحا عنصرية على تأسيس بعض اللجان والجمعيات الودية المتعاطفة مع الشمال إفريقيين، والتي أشرف على تسييرها بعض قدماء المعمرين (موظفين أو عسكريين) (Thivend, 2012, pp. 28- 35)، ولكن المهاجرين الجزائريين لم يتوجهوا إلى تلك المؤسسات والتي أسموها (دار العسكري) لأنهم كانوا على يقين بمرامها وعلى عكس ذلك تماما، فإن الجزائريين قاطعوا تلك المصالح الاجتماعية التي أنشأها مورييس بابون وانضموا إلى اللجان الاجتماعية التي تشرف عليها فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا والتي تعمل على تثبيت أسعار الوجبات الغذائية والغرف، وتراقب شروط الوقاية في محلات الإقامة وتراقب كذلك الدروس المسائية للشمال إفريقيين، وتعلق جريدة المجاهد على تلك البرامج قائلة: "وعلى كل حال فإن العمل البسيكولوجي الذي سعت إلى تحقيقه تلك المصالح الاجتماعية قد فشل ولم يتحقق ذلك" (Moudjahid, 31 Mars 1960, p. 36) ومع هذا فإن الإحصائيات التي تضمها وثائق الأرشيف توحى بأن تلك السياسة وجدت صداها لدى المهاجرين، حيث نجد مثلاً أنه بخصوص النشاط التعليمي تم تنظيم دروس للبالغين (عمومية وخاصة) كان عددها 200 وضمت 9000 تلميذ مسجلون، من بينهم 3000 تقريباً هم دائمو الحضور.

بينما قدرت دروس ما قبل التكوين (التأهيل) المهني بـ 21 درسا بمجموع 463 تلميذا.

أشارت كذلك إلى أن دروس التكوين السريع أقبل عليها: 1369 متربصا مسلما، إذ كانوا يقصدون مراكز التكوين المهني السريع (CFPA).

وأخيرا قدرت دروس التعليم المنزلي بـ 53 درسا مفتوحا لـ 1103 تلميذا. (GR 1H, 1147, 4ème Trimestre 1959.)

1.4. أما بخصوص النشاط التعليمي: فقد نظمت دروس التعليم العام لصالح العمال، وأشارت تلك التقارير إلى أن الدروس المسائية التي توقفت خلال العطل باشرت في التدريس، وقد ارتفع عدد هذه الدروس التي يقدمها معلمون عموميون في قاعة التدريس أو في منازل المراكز وخاصة إذا كانت مجهزة، وتقدم بعض الدروس الخصوصية الخاصة في الجمعيات من طرف مدرسين مأجورين أو في الغالب من متطوعين، لكن سير الدروس كان محتشما لعدة أسباب منها: في سان أي واز: صعوبة تنقل الشمال إفريقيين بسبب حضر التجول بعد التاسعة ليلا وبسبب الأحداث الإرهابية في أوت - سبتمبر.

- في الموزال وليفوج، الراين الأدنى، لالوار الاطلنطية Moselle , les Vosges, le Bas Rhin, la Loire Atlantique: بسبب ضالة عدد المستمعين المتعلمين

- Seynod (Haute Savoie) Embrun (Hautes Alpes) لم يقبل أي معلم تقديم الدروس والتكفل بتقديم الدروس.

- في غاب Gap أين كانت تقدم دروس في ثكنة راينيي Reynier استرجع الجيش هذا المقر.

وفيما يتعلق بفئة النساء فلهنّ الإمكانية لتحسين فرنسيتهنّ من خلال حوارات مع المرشحات في بيوتهنّ، أو في دروس جماعية عندما يسمح عددهنّ بذلك.

وأوردت تلك الوثائق أن النساء اللاتي يرغبن في تلقي تعليم أولي يمكنهنّ ذلك، لكن أغلب النسوة يرغبن في التعليم التطبيقي الذي يوفر لهنّ مزايا مستعجلة مثل الخياطة وتربية الأطفال...

2.4. التحضير أو التهيئة للحياة الحضرية: تقدم من طرف المساعدين الاجتماعيين التابعين لوزارة الصحة والسكان بالتوازي مع تقديم الدروس، إذ تقدم محاضرات ومحادثات "حلقات نقاش" في مقرات الجمعيات من طرف مربين متطوعين من جميع الأوساط، ومن طرف طلبة أنجزوا تربصات في الجزائر أثناء العطل.

وعن أوجه التضامن أوردت الوثائق الفرنسية أنه: "في الجيروندي لالوار إقليم بلفور يوجد عدد من العائلات المسلمة تستضيفها عائلات باريسية".

3.4. تعليم التداير المنزلية:

هذا التعليم هو الذي تهتم به النساء والبنات المسلمات. (GR 1H, 1147, 4^{ème} Trimestre 1959.)

ومع ذلك يمكننا القول بأن تأثير تلك السياسة في أوساط الجالية المهاجرة لم يكن كبيراً خاصة إذا أخذنا في الحسبان بأن أعداد المهاجرين في تلك الفترة كانت مرتفعة.

وفي إطار الحماية والتكفل الاجتماعي بالعائلات، أشارت الوثائق إلى التقرير المؤرخ بـ 24 مارس 1959 والذي يضم تركيبة التقارير الأربعة الأخيرة لسنة 1958 من طرف مصلحة الشؤون الإسلامية والنشاط الاجتماعي.

وقد اجتمعت لجان المحافظات من أجل المسألة الشمال إفريقية واهتمت بمناقشة المسائل التالية:

تشغيل وبطالة- إيواء- سكن العائلات وخاصة تلك الحالة التي تأتي بشكل عفوي دون تحضير للسكن - طلبات المساعدة من طرف الجمعيات التي تساعد العمال المسلمين وعائلاتهم.

- في منطقة سان-إيواز حظي المهاجرون بمساعدات اجتماعية في مناطق محددة لضمان تنسيق بين مختلف المصالح العمومية والمنظمات الخاصة، قصد تقديم عمل اجتماعي لصالح الشمال إفريقيين.

- في الأردن وزعت ملابس على 300 طفل من أبناء العمال المهاجرين. ولكن هذه المساعدات تبقى تافهة بالنظر إلى عدد أطفال المهاجرين الذي يعد بالآلاف وبسبب حالة البؤس والعوز التي يعيشونها فإن أولئك الأطفال بحاجة إلى مساعدات أكبر.

4.4. صندوق الضمان الاجتماعي والمنح العائلية:

- في منطقة الألب البحرية Alpes maritime سبق صندوق المنح العائلية مستحقات الكراء ومصاريف السفر اتجاه الجزائر.

- في مناطق أخرى ساعدت هذه المنح في بعض مشاريع البناء الخاص بمؤسسة Sonacotral، وتدعم الجمعيات المختصة في تقديم المساعدة الاجتماعية للمسلمين وعائلاتهم.

ونلاحظ بأن الإدارة الفرنسية كانت تولي عناية خاصة للمهاجرين، وخصوصاً المنحدرون من بلاد القبائل ولهذا قام أحد ضباط المكاتب الإدارية الخاصة بيرات Pirette القبائل الكبرى بإصدار نشرة "صدى جرجرة" وطلب من المفتشين العاملين للإدارة (في مهمة استثنائية للجزائر) توزيعها على المهاجرين من هذه المنطقة بوردو وليون. (GR 1H, 1147, 4^{ème} Trimestre 1959.)

وفي منطقة أخرى من التراب الفرنسي، انتخب المجلس العام لمنطقة لاجيروند la Gironde لفائدة تخصيص 2400000 فرنك لصالح الجمعيات الثلاث لمدينة بوردو (GR 1H, 1147, 4^{ème} Trimestre 1959)، كما تم تسجيل 1 مليون فرنك من ميزانية مقاطعة الرون Rhone لصالح جمعية la liaison de l'Afrique du Nord

والأكيد أن تلك المساعدات الاجتماعية الهزيلة لم تكن كافية لإزالة حالة البؤس البادية على المهاجرين وعائلاتهم، وهي لا تكاد تساوي شيئا بالقياس إلى مساهمة العمال المغتربين في تنمية وتطوير الاقتصاد الفرنسي بأقل الأجور.

ورغم وجود اتفاق مسبق بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية في إطار اتفاقيات ايفيان سنة 1962 والتي كانت تقر بحرية حركة الأشخاص والبضائع والتي أعيدت مناقشتها مرارا، سنة 1963، 1964، 1968، 1981 و 1985 والتي كانت تعنى بالضمان الاجتماعي والمساواة في المعاملة مع مواطني البلد المستقبل وتعليم لغة وثقافة بلد المنشأ (زيدان، 2012-2013، صفحة 93)، إلا أن الحكومة الفرنسية أقدمت بتاريخ 28 فيفري 1972 على إصدار المنشور رقم 21.072 القاضي بوقف صرف المنح العائلية لأبناء المغتربين الذين تلقوا هذه المساعدات العائلية المستحقة لمدة 6 سنوات وكان ذلك نتيجة عدم التوصل إلى اتفاق مع المسؤولين الجزائريين بشأن هذه المسألة (بوحوش، 1973، صفحة 111).

والجدير بالذكر أن الأزمة البترولية التي عرفتها أوروبا بشكل عام وفرنسا على وجه الخصوص سمحت بالتعرف على مشاكل المهاجرين ووضعيتهم الصعبة، وذلك راجع إلى الأبحاث والدراسات التي أنجزت لهذا الغرض وفي هذا السياق يمكننا ذكر الدراسة التي قدمها "جاك اوجارد" Jacques Augarde بعنوان: "La Migration Algérienne" وهو عبارة عن عرض شامل لقضايا الهجرة الجزائرية من بدايتها إلى غاية سبعينيات القرن العشرين، وقد تضمنت الدراسة حقائق مهمة عن حالة المهاجرين كان من شأنها أن تعرف المسؤولين الفرنسيين بحقيقة الوضعية التي يعيشها الجزائريون في التراب الفرنسي، غير أن الملاحظ أن هذا الباحث لم يتعمق في الموضوع، كما أنه لم يوضح بعض الجوانب السلبية في السياسة الفرنسية المطبقة على العمال الجزائريين.

كما شهدت سنة 1971 ظهور دراسة اجتماعية (Ahcene Zehraoui, Les travailleurs Algériens en France (Paris) (Francois Maspero, 1971): عن المهاجرين الجزائريين وقد ركزت على الأسرة الجزائرية في فرنسا، إذ أن صاحبها بحث الأسباب الرئيسية للهجرة البحرية التي عاشتها الأسرة الجزائرية المهاجرة بعد الوصول إلى فرنسا والاستقرار بها، وحلل ظروف العمال السكنية وحالتهم الصحية وتعرض لمختلف المهن التي يمارسونها، وأبرز ما في الدراسة هو الحديث عن مدى انسجام العمال مع المجتمع الصناعي الذي يختلف كثيرا عن المجتمع الزراعي التقليدي الجزائري، وصورة البحث صادقة عن اغتراب المهاجر الجزائري وعن وضعية الأسر المهاجرة في نواحيها المختلفة الاقتصادية، المادية، الاجتماعية والنفسية. (بوحوش، 1979، الصفحات 24-25)

وعموما فإنه بعد الاستقلال يمكننا القول بأن المهاجرين اصطدموا بمشكلات جديدة من عيار آخر وأكثر تعقيدا، وذلك بعد سن سياسة إدماج المسلمين والأجانب في المجتمعات الأوروبية خاصة، سيما وأن وجود المسلمين بالدول الغربية انتقل من حالة الاستقرار إلى حالة المواطنة والإقامة الدائمة، مما استدعى ضرورة خلق وضعية قانونية لليد العاملة التي توافدت منذ أواسط القرن العشرين من دول العالم الثالث وينبغي أن نشير هنا إلى أن أغلب الدول الأوروبية كانت مجبرة على التعامل مع اليد العاملة الوافدة من الدول الأقل نموا، وكانت هولندا مثلا قد سنت سياسة الإدماج في مذكراتها السياسية منذ 1975، ولكن ما حدث هو أن اليد العاملة الإيطالية والإسبانية اندمجت بصورة سريعة وتلقائية، غير أن المغاربة والأتراك والسوريين والمسلمون انضوا تحت تكتلات منعزلة خاصة بهم خارج بنية المجتمع الهولندي (بولعوالي، 2005، صفحة 138)، وقد تطلبت تلك الوضعية تسوية قانونية تجاوزت ما كان يتمتع به المهاجرون من هوية قانونية ومدنية يصبحون بموجبها أحرارا في التحرك داخل المجال الذي يقيمون فيه أو في السفر إلى

بلدانهم الأصلية... وأصبح للمهاجر الحق في بعض المكاسب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية، فيكون له الحق في العمل والانتخاب والصحة والتعليم والتجمع والتعبير. (بولعوالي، 2005، الصفحات 137-138)

والحق أن عملية التفاعل الثقافي والتكيف الاجتماعي أضحت من الأمور الصعبة والمعقدة، وخاصة في الدول الأوروبية التي أصبحت دولا مستقبلية للهجرة بشكل واضح كألمانيا وفرنسا، سويسرا، بلجيكا وإسبانيا وربما يفسر ذلك بعاملين أساسيين هما:

- اختلاف الخصائص الثقافية للأفراد والجماعات وذلك باختلاف الزمان والمكان، وأن المهاجرين أنفسهم يعيشون اختلافات ثقافية وعرقية حتى ولو كانوا قادمين من نفس المنطقة (جغرافيا وحضاريا).
- قوة الضغوط الإعلامية والسياسية المحلية المتمثلة في الاستعمال المنتظم لتعابير ومصطلحات "تجريدية" و"عنصرية"، وذلك فضلا عن "التجريد" الجماعي للهجرة عموما والهجرة المغاربية بصفة خاصة. (دليو، 2008، الصفحات 168-169)

ولكن عدم إقبال أعداد كبيرة من الجالية المسلمة بالدول الأوروبية على الانخراط العفوي في الثقافة الغربية، لا يجب أن يفسر في إطار فشلهم في تحقيق الاندماج اللغوي أو المهني أو حتى شبه الثقافي، ولكنه يرتبط بأسباب عميقة تتجلى أساسا في نمط تفكيرهم وأسلوب تعاملهم، كما أن عدم تجاوب العديد من المسلمين مع بعض قيم الثقافة الغربية لا يدل على أنهم لم يندمجوا بقدر ما يشير إلى تمكّنهم من إتقان اللغات الغربية واستيعابهم لثقافات البلدان التي يعيشون فيها وانتظامهم بشكل إيجابي وبناء داخل سوق الشغل، ومع ذلك تحفظوا على الانخراط في ثقافة الآخر لأنه يحمل في طياته بذور الموت لثقافتهم الأصلية. (بولعوالي، 2005، صفحة 144، 146)

وفضلا عن ذلك فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أفرزت عدة آثار سلبية، من بينها لجوء المهاجرين إلى الإقامة في الأحياء الفقيرة المتخلفة لأنهم ينضمون غالبا إلى مواطنهم الذين يحملون نفس الجنسية أو القادمين من مجتمعات الجنوب، وهذا ما يخلق فئات تعيش ظروفا اجتماعية متدنية، وزيادة على ذلك فإن كون المهاجرين ينتمون إلى مستويات اجتماعية وثقافية واقتصادية متدنية أو إلى ثقافات متباينة يحول دون تحقيق الاندماج بينهم. (زروق، 2014، صفحة 37)

ومع ذلك فإن أغلب العائلات المغاربية المتواجدة بفرنسا حافظت على هويتها وخصوصيتها الثقافية، وفي هذا الإطار قدرت المندوبية العامة للغات (وزارة الثقافة) أنه يتواجد بفرنسا ما يقارب 700000 شخص يتحدثون اللهجة الأمازيغية (550000 يتكلمون القبائلية و 150000 يتحدثون اللهجة الأمازيغية الخاصة بالمغرب الأقصى)، بينما يتحدث 1.1 مليون شخص اللهجة العربية المغاربية. (Ennaji, 2014, p. 94) وأهم ما يميز الهجرة الجزائرية أنها تمت بغير تنظيم من السلطة الفرنسية، إذ لم تشرف على تنظيمها سوى في سنوات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما عداها فالهجرة كانت تلقائية يسافر الجزائريون على نفقاتهم ويبحثون هناك عن عمل بوسائلهم الخاصة، وكان من نتيجة انعدام الإشراف أن عانى كثير من المهاجرين من محن التعطل والحقيقة أن الهوية الاقتصادية مرتبطة أيضا بالهوية الاجتماعية، إذ يلاحظ في المجال الاجتماعي تفاوت طبقي صارخ بين فئات المجتمع وشرائحه المختلفة وهذا ما يختزل دائما نوعا من عدم الرضى الاجتماعي وتبدو الطبقة العاملة البروليتارية دائما محرومة من كل أشكال الرخاء الاجتماعي، متخبطة في كل مظاهر التخلف كما تبدو ظاهرة الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية التي تكون عادة نحو البلد المستعمر والتي تصاحبها عادة أمراض اجتماعية منهكة، أبرزها التفكك الأسري والبطالة وانتشار ظاهرة العنف والسرقات...ومردها أساسا إلى غياب مخططات سليمة لتنمية البلاد وخلق التوازن الجهوي (الدقس، 1979، الصفحات 96-97) التي أدت بالكثير إلى الانحراف. (زوزو، 2007، صفحة 32) وكثيرا ما كان المهاجرون يعانون من نظرة الاحتقار من طرف الأجانب الذين يعتبرونهم قليلي التربية والانتباه والإرادة، وهي شروط أساسية يتطلبها العمل في المتروبول (Depont, 1935, p. 74) كما أنهم يرون أن أغلب هؤلاء العمال وجدوا أنفسهم في حضارة ساخنة وعرفوا نظاما من الحرية غير متعودين عليه،

وهم محرومون من دعم الأسرة والسلطات الإدارية كما أنهم غير مؤطرين بألبسة رثة، يعانون من سوء التغذية (M.Louis, 1926-1927, p. 19) وينامون في أكواخ حقيرة، فانزلت غالبيتهم بسرعة نحو الإدمان على الكحول وإلى أخلاق رذيلة وممارسة الجريمة. (Depont, 1935, p. 73)

غير أننا نعتقد أن غياب دور الحكومة الفرنسية في مجال الإسكان، هو السبب الذي أدى إلى ظهور حالة البؤس البادية على العمال في المهجر، فالمشاكل التي تواجه العمال - والمتعلقة بالسكن - لم تكن لتحل من طرف الحكومة الفرنسية، وهذا يعني أن سياسة الإسكان لم تكن إلا مظهرا، وهنا ندرك أن العمال يتحملون مسؤوليتهم في إيجاد سكن يأويهم، فمنهم من يحصل عليه من طرف المؤسسات التي يعمل فيها، أو المؤسسات الخاصة أو المراكز المقامة ما بين المؤسسات، أو حتى الجمعيات الخاصة. (Rager, 1956, p. 109)

والظاهر أن الحكومة الفرنسية بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي تبدي نوعا من الاهتمام بمسألة السكن والمطالب الاجتماعية والثقافية الخاصة بالمهاجرين الجزائريين. (ANOM : 4SAS/93.) (GR 1H, 1147, 4^{ème} Trimestre 1959.) ومن أمثلة ذلك نذكر جمعية منازل الشمال افرقية للمنطقة الباريسية "Association des foyer Nord africain de la région parisienne" التي كانت مدعومة من وزارة الداخلية.

ولكننا نعتقد أن هذه الجهود غير كافية، وخاصة خلال الخمسينيات التي سجلت هجرة العائلات الجزائرية بأكملها، وبالتالي فإن ذلك كان يتطلب - في نظرنا - المزيد من الجهود المبذولة للتكفل الجيد بمسألة إسكان المهاجرين ورعاية عائلاتهم.

ومع ذلك كانت بعض الدول الأوروبية المستقبلية للمهاجرين تتكفل بمسألة السكن، وفي هذا الإطار نذكر أنه خلال 1969-1970 تمكنت ألمانيا من بناء وحدات سكنية بواسطة مكتب الشغل، قدرت بـ 2245 وحدة يبلغ تعداد الأسرة بها 134978 سريرا، أما في فرنسا فكان مفترضا أن توفر الدولة 10000 سرير و 15000 سكن عائلي في 1969 ولم يتحقق من ذلك المشروع سوى 5525 سريرا و 771 سكنا عائليا، وفي 1970 رسمت خطة لإيجاد 14000 أو 15000 سرير جديد، ولم يتحقق من هذا المشروع سوى 1002 منزل عائلي و 11739 سرير جديد، ومن أجل المقارنة نذكر بأنه خلال نفس الفترة المذكورة دخل ألمانيا الغربية 789000 عامل جديد بينما دخل فرنسا 380000 مهاجر. (بوحوش، "الهجرة: تقييم عام للقضية"، 1973، الصفحات 111-112)

غير أننا نجد بعض الهيئات التي تأسست في بعض المدن الفرنسية لمساعدة العمال المغتربين، وكمثال عن ذلك نذكر (مساعدة عمال ما وراء البحار) Aide aux travailleurs d'Outre-Mer في مرسيليا ويرمز لها بـ (A.T.O.M) ومنزل شمال إفريقيا (La Maison de l'Afrique du Nord) في ليون. (OUARY, 1955, p. 74)

وقد أشارت بعض الوثائق المحفوظة في الأرشيف الفرنسي إلى أنه تم اقتراح بعض الفصائل الإدارية التقنية في المتروبول في التجمعات الكبرى التي يتمركز فيها المسلمون، قصد مساعدتهم عن طريق الاتصال الحثيث عن قرب والتواصل مع المهاجرين المسلمين الجزائريين، لحل كل المشاكل الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا أن يصبح هؤلاء على قدم المساواة مع المتروبوليين الذين يحتكون معهم، وسيكون عدد هذه الفصائل 23 سنة 1960. (SHAT)

والحقيقة أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف إلى تطوير العمال الجزائريين وتحرص على مراقبتهم ولذلك أنشأت هناك مصلحة تعرف بمصلحة حماية ومساعدة الأفارقة الشماليين، ولهذا الغرض جندت عددا من الجزائريين ووزعتهم على المناطق الأهلة بالمهاجرين وتظاهرت بحماية العمال في تلك الأحياء، إذ ورد مايلي: " كما أن مصلحة حماية العمال الجزائريين التي يجب أن توضع قيد العمل، تهدف إلى ضم مجندين عددهم 400 عون مسلم إلى وحدات البوليس، والذين يدعمون فرق الشرطة في الأحياء الأهلة بالجزائريين، وتكون تحت إمرة رئيس الشرطة. (SHAT)

ورغم ما ذكره الفرنسيون بخصوص الهجرة الجزائرية، لكننا نعتقد أن هذا لا يكفي لتفسير ظاهرة البؤس البادية على المهاجرين في فرنسا، فليس هناك في نظرنا ما يمنع المهاجر مهما كانت لديه نية الهجرة المؤقتة من أن يعمل بانتظام، ويسكن مسكنا صحيا - في حدود إمكانياته - لو وجد الرعاية الكافية من الإدارة المسؤولة، وعليه فإن انعدام الإشراف ورعاية مصالح المهاجرين هما سبب تلك الظاهرة. (زوزو ع.، 2005، صفحة 27)

لقد كان تحقيق الاندماج صعبا للغاية ولاسيما في فترة الكفاح التحرري، وهذا ما أشارت إليه بعض الصحف المعاصرة مشيرة إلى التمييز الذي ظل يهدد العمال المهاجرين، وعلى سبيل المثال يمكننا ذكر ما جاء في مقال بجريدة لوموند تحت عنوان: "يشعر العامل الجزائري بدعمه وليس بقبوله في العاصمة"، ومن أبرز ما جاء فيه:

"العديد من الأساطير تدور حول سكان شمال إفريقيا الذين يعيشون في فرنسا، هذا ينبع من حقيقة أن هؤلاء الرجال يتم تجميعهم في مستعمرات مغلقة وليس لها علاقة مع بقية السكان. هل هذه الظاهرة منسوبة إليهم أم أنها ولدت خلافا للظروف المعيشية المفروضة عليهم؟ يعتبر الدكتور بيير رينييه، أستاذ القانون وأستاذ الاقتصاد، أن التجربة الشخصية فقط هي التي تمكنه من الإجابة على هذا السؤال، وللوصول إلى معرفة الإنسان بموضوعه تم التعاقد معه كعامل في مواقع البناء أو المصانع في نيس ونيم ومرسيليا لعدة أشهر...". (monde, 01/10/1960) وربما كانت تلك السياسة ترمي أساسا إلى معرفة الوضع العام الذي يعيشه المهاجرون كمحاولة أولى للتحكم في هذه القوة العاملة النشيطة، والتي كانت تساهم في النضال الوطني بصورة تخيف السلطات الفرنسية في الجزائر كما في المتروبول.

وفي هذا الصدد يذكر أحد الكتاب الفرنسيين أنه خلال عام 1960 تضاعف عبئ المهاجر نظرا للاشتراك الإلزامي بالإضافة إلى رقابة الشرطة الفرنسية، وذلك من خلال العديد من عمليات القمع التي تكون ناجحة في أغلب الأحيان، وسجل توقيف بعض المهاجرين بهدف اختراق شبكات جبهة التحرير الوطني التي تعيد تنظيم صفوفها باستمرار، كما وجدت مكاتب المساعدة الاجتماعية لمساعدة المحتاجين، حيث تم إنشاء أول مركز إيواء 1953 خصص لعمال شمال إفريقيا، أما الثاني فكان عام 1957، وتم بعدها توافد العديد من العائلات إلى المراكز الجديدة، ففي 1959 توافدت 2300 عائلة مع بقاء 700 عائلة في البيوت القصديرية.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الجمهورية الخامسة (1958-1962) وجهت عنايتها للمهاجرين وعائلاتهم للاهتمام بمسألة السكن، وذلك للتأكد من ولاء الجزائريين وللتخفيف من حالة التوتر، وهي في الواقع عنصرية ولكنها إيجابية تجاه الجزائريين، وذلك من خلال إنشاء سكنات بإيجار معتدل (HLM)، وسجلت أنه منذ 1 ديسمبر 1958 تم خلق أول مندوبية للنشاط الاجتماعي لصالح مسلمي الجزائر في المتروبول. (Cohen, 7 juin 2013, p. 118)

وسعى للاستفادة من الطاقة الجزائرية العاملة بالمهجر رأت الحكومة الفرنسية أن تمتد جهود السلطات العامة في مجال التدريب المهني إلى الجزائر، حيث يتلقى العمال المسلمون تدريباً أساسياً حتى لا يقتصر على المناورة في المهام التي يقومون بها، وذلك تثبيتها لهم على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط" (MONDE, 09.03.1959)، أي أن ظروف الهجرة يجب أن تتحسن من خلال تربية اجتماعية وتكوين مهني متابع ومتطور في الجزائر وفي المتروبول.

غير أن بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية أوردت العبارة التالية: "نلمح تأخراً مهما في تأهيل الجزائريين بالمقارنة مع اليد العاملة الأوروبية في السوق المشتركة، وهذا ما يحول دون حصولهم على مناصب الشغل المتوفرة والتي تتطلب كفاءة مهنية". ولكن يجب أن نتساءل هنا: كيف يمكن أن يكون للجزائريين تأهيل مهني في مجالات معينة، ونحن نعلم بأن الأغلبية العظمى منهم ظلت محرومة من فرص التعليم والتكوين في الجزائر، وهذا ما دفع بهم إلى تجربة الهجرة في سن مبكرة؟

ورغم تلك الحالة العسيرة إلا أن السلطات الفرنسية تحكم على المهاجرين بطريقة قاسية إذ نقرأ مثلاً: "وزيادة على ذلك فإنه يخلق العديد من المشاكل الاجتماعية والتقنية لعل أهمها: عدم تأقلم الوافدين مع الجانب الاجتماعي والمهني بسبب اللغة الفرنسية وحالهم الصحية - سلوكهم المخل الناتج عن صعوبة التأقلم في بيئة غريبة الاجتثاث - السلوك غير المقبول للكثير من الجزائريين بعد الثورة الجزائرية" (ANOM : 4SAS/93)، ولكن النضال السياسي - في نظرنا- لا يكاد ينفصل عن النضال الاجتماعي والثقافي، وهو حق مشروع لتحقيق أي ترقية اجتماعية.

بعض النشريات الفرنسية ذكرت بصراحة أن عملية الاندماج تعترضها العديد من المعوقات المرتبطة بالاعتبارات التاريخية والسياسية، بقولها أن كل الأشخاص القادمين من المستعمرات يعتبرون أهالي وهم ليسوا مواطنين، لأنهم محرومون من الحقوق الأساسية (كحق الانتخاب)، وبحكم خضوعهم لقوانين استثنائية كقانون الأهالي ومنعهم من حرية التنقل إلا في حال توفر ترخيص إداري، فإن أغلب المهاجرين المتواجدين في المتروبول يعيشون وضعية خاصة، فلا يعتبرون أجانباً كما أنهم ليسوا فرنسيين بصفة نهائية. (3) (professeurs, 2008, p. 3)

من أكثر الصور اللصيقة بالعنصرية هو التمييز الحاصل بين الأقلية الجزائرية المسلمة وأغلبية المواطنين الفرنسيين، إذ أن ارتباط الهجرة في البداية بضرورة البحث عن عمل يؤمن حياة ميسورة للمهاجرين وأفراد عائلاتهم الذين يستقرون بأرض الوطن، نتجت عنه ظاهرة الاغتراب المرتبط بالبحث عن عمل في أوروبا (Kaddache, Sari, 1989, p. 225)، وتطورت بعد ذلك لتخلق وعياً سياسياً بضرورة تحقيق الاستقلال الوطني، وفي ظل الخدمة الثمينة التي قدمها المهاجرون والوضعية العسيرة التي عاشوها حاولت الإدارة الفرنسية أن تخصص بعض جهودها لفائدة المهاجرين الشمال إفريقيين، وذلك من خلال بعض حصص التكوين والتوجيه، حيث ورد في بعض الوثائق مايلي:

"Les centres d'éducatons pour les travailleurs nord-africain de la métropole en 1951-1950".

16 نوفمبر 1951:

تجربة دروس التربية الخاصة بالشمال إفريقيين تعود إلى أكتوبر 1945، ومنذ هذا التاريخ وأهميتها وعددها يزداد، حيث أسست في 7 مدارس بباريسية انتشرت نحو الضواحي ونحو البروفانس واستمرت السنة التي بعدها في 25 مؤسسة تعليمية، حيث ارتفع عددها إلى 32 ثم إلى 51، ليصل عددها إلى 63 ما بين سنتي 1950-1951.

وحاليا يتواجد 76 مركزاً موزعين كالتالي:

باريس: 11 مركز في الدائرة الرابعة 2 حي قروني سور لو Grenier sur l'eau.

الدائرة 12 40 شارع ديدرو Didrot .

الدائرة 13 15 شارع فاقون Fagon. (10cab/59)

وبالعودة دائماً إلى وثائق الأرشيف الفرنسي، وبخصوص النشاط الاجتماعي، فإننا نجد المعطيات التاريخية التالية:

جمعيات متخصصة في مساعدة العمال المهاجرين المسلمين وعائلاتهم: 139 جمعية.

مكاتب التدخل الاجتماعي: 145 مكتب.

مراكز الاستقبال: 31 مركز (1600 سرير).

- مأوى العمال: 153 (21402 سرير). (GR 1H, 1147, 4ème Trimestre 1959).

ولكن تلك السياسة كانت تهدف أساسا إلى الاستفادة من اليد العاملة الجزائرية النشيطة والقليلة التكوين، تحقيقا لمصلحة الدولة وخدمة للاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى.

١١. خاتمة:

من أبرز النتائج المتوصل إليها أن مفهوم الهجرة قد تغير بعد إمضاء اتفاقيات إيفيان، حيث تغير مصطلح مسلم فرنسي جزائري ليعوض بمصطلح مهاجر؛ وذلك لأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة تغيرت في الجزائر، عندما أصبحت الدولة مستقلة وذات سيادة.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا عن تغير مفهوم الهجرة، يمكننا القول بأن وضعية المهاجر أيضا عرفت نوعا من التغير، ففي بداية السبعينيات تعرض المهاجرون إلى مضايقات، كانت تنتهي في أغلب الأحيان بالاعتداء أو الموت أو الجروح الخطيرة، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى بداية التفكير في توقيف الهجرة نحو فرنسا، فقد عاش المهاجرون الجزائريون في فرنسا (بعد 1962) وضعية تختلف عن وضعية المهاجرين الآخرين في فرنسا، ويبدو أن العوامل الأساسية في خلق تلك الوضعية هي:

- العامل الأول: الذي يرتبط باستقلال الجزائر وهجرة مليون أوروبي إلى فرنسا وعملهم على القيام بحملة واسعة النطاق ضد الرعايا الجزائريين المتواجدين هناك.

• العامل الثاني: يتمثل في كون المهاجرين الأوروبيين (من إسبانيا، البرتغال وبولونيا) يحملون ثقافة كاثوليكية تختلف عن الثقافة العربية الإسلامية التي يتميز بها الجزائريون وبالتالي فإن انتماء الجزائريين إلى هذه الثقافة جعلهم يعتبرون بمثابة جنس أدنى من الجنس الأوروبي المتحضر - حسب ما يدعيه الأوروبيون -.

• العامل الثالث: يتلخص في كون المهاجرين الجزائريين أميين وهذا ما حال دون ترقيةهم في وظائف عالية، وصعب من إمكانية الاندماج مع زملائهم في المجتمع الفرنسي.

• العامل الرابع: يبرز في كون الجزائر دولة مستقلة حديثا، وإذا لم تكن فرنسا قد ساهمت في خلق وضعية بائسة بالنسبة للمهاجرين الإسبان والإيطاليين الفقراء، فإنها هي السبب الرئيسي في خلق وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة بالنسبة للجزائريين.

ولهذا يمكننا القول بأن وضعية العمال المهاجرين، حتى وإن عرفت شيئا من الاستقرار بعد الاستقلال، إلا أن أنها ظلت تؤرق المهاجرين في ديار الغرب، وخصوصا في ظل القوانين التي أصبحت تحكم البلدين (الجزائر وفرنسا) منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وربما يجوز لنا أن نتساءل هنا عن مدى تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين؟

ومدى انعكاسها على واقع المغتربين الثقافي خصوصا في ظل سياسة الاندماج التي انفتحت عليها أغلب المجتمعات ولاسيما تلك المتعددة الثقافات وهذا ما يتعارض في أكثر الأحيان مع مسألة الهوية.

الإحالات والمراجع:

- Combat . (: 13/09/1958).
- Geneviève. M. G, Op. Cit. . (s.d.).
- Gillette, Sayad, A. (1984). *L'Immigration algérienne en France*. Paris: , Editions Entente, .
- Rager, J.-J. (1956). *L'émigration en France des musulmans d'Algérie (Principaux aspects démographiques, économiques et sociaux* (Vol. °49-5). Alger: service d'Information.
- Sutter, J. (1947). *Documents sur l'immigration*. Paris: PUF.
- 01/10/1960, L. m. (1960).
- 10cab/59. (s.d.). *états de l'enquête confiée à M Robert montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie. Emigration Nord africaine en France*.
- 4SAS/93, A. :. (s.d.).
- Ageron, C.-R. (1983). L'immigration maghrébine en France, un survol historique. *colloque organisé par l'Association pour l'avancement des études islamiques. L'Islam en Europe dans l'époque moderne*, (p. 66). Paris.
- ANOM : 4SAS/93. (s.d.).
- Bissekri, F. (s.d.). , "La situation actuelle de l'émigration Algérienne face à la crise Européenne", L'Emigration maghrébine., (p. 94).
- Cohen, M. (7 juin 2013). *Des familles invisibles, politiques publiques et trajectoires résidentielles de l'immigration algérienne (1945-1985)*, Thèse pour le doctorat d'Histoire soutenue le. Paris: , Université Paris 1- Panthéon Sorbonne, UFR d'Histoire.
- Depont, O. (1935). Les troubles en Afrique du nord et les franchises indigènes en Algérie. *Revue politique et parlementaire*.
- Ennaji, M. (2014). *Langue maternelle et diaspora maghrébine*. Fès: Imprimerie IPN.
- Faycal Bissekri. (s.d.). "La situation actuelle de l'émigration Algérienne face à la crise Européenne", . (p. 94).
- France, B. n. (Novembre 2006). *Département Philosophie, Histoire, Sciences de l'homme. L'Immigration en France Histoire, Société, Communautés*. . Direction des collections.
- GR 1H, 1147. (4ème Trimestre 1959.). *synthese des rapports trimestriels établis par les conseillers techniques pour les affaires musulmanes*.
- Hammouche, A. (s.d.). *Mariage et immigration, la famille algérienne en France*. Lyon: presses universitaires de Lyon.
- Houce, J. (2004.). contrôle, encadrement, surveillance et répression des migration coloniales: une décolonisation difficile (1956 - 1970).
- J.Simon. (s.d.).
- Jean Bouvier, A. A. (1982). , *Histoire économique et sociale de la France. L'ère industrielle et la société d'aujourd'hui (siècle 1880- 1980), troisième volume années à*.
- Jean Claude Labat, J. D. (Juin 1986). , *Projection de la population étrangère résident en France Métropolitaine*.
- Jean, C. L.-G.-G.-S. (1947). *Documents sur l'immigration.Travaux et Documents*., Cahier N 2., (P. U. France, Éd.) Institut national d'Etudes démographiques.
- J-P.Sanderson et T.Eggerickx (Gé DAP- UCL). (2005). Des sources de données méconnues pour l'histoire de l'émigration internationale: les registres des étrangers et les << recensements des étrangers>> de 1938 et 1939, . *Chaire Quetelet*, ., (p. 5).
- Kaddache, Sari, M. (1989). *L'Algérie dans l'histoire (5)* . Alger: ENL.
- M.Louis. (1926-1927). Les ouvriers des deux mondes, AJUSTER. Au chemin de fer des usines de Wendel. A moyeuve- Grande (Moselle), ouvrier journalier dans le système des engagements volontaires permanents, d'après: Les renseignements recueillis sur les lieux en 1926. (I. s. sociale, Éd.) (21).
- Masne, H. I. (s.d.). *Le Retour des émigrés algériens* . (C. d. Migration, Éd.) Paris: Office des publications universitaires .
- monde, L. (01/10/1960).
- MONDE, L. (09.03.1959). Les conditions de vie et de travail des musulmans résidant dans la métropole.
- monde, L. (01/10/1960).
- Montagne, M. R. (1957). *Etude sociologique de la migration des travailleurs musulmans d'Algérie en métropole (L'émigration dans les arrondissements de Constantine et d'Ain-Beida)*, cahier n8,.
- Moudjahid, E. (31 Mars 1960). une main – d'œuvre à bon marche . *El Moudjahid*, 36.
- OUARY, M. (1955). *Par les chemins d'émigration*. Société Algérienne de publication.
- professeurs, B. d. (2008, Janvier). Bulletin de liaison des professeurs. Histoire Géographie. Education civique. Echelles n 27. Janvier 2008, p 3. p. 3.
- Sabah, C. (2003). « *Marseille- Alger au miroir des mémoire* », in « *Parlez – moi d'Alger Marseille- Alger au miroir des memoires* » . Paris: Ed, de la Reunion des musees – nationaux.
- SHAT, G. (s.d.). *Note sur la mise en place d'un service de protection des travailleurs algériens dans la métropole*.

- Simon, J. (2002). *L'émigration algérienne en France de 1962 à nos jours*. Paris: L'Harmattan.
- Temime, E. (Janvier 2008). Parlez – moi d'Alger Marseille- Alger au miroir des mémoires., Education civique. Echelles n 27., Dans ., H. la Réunion des musées – nationaux (Éd.). Paris: Bulletin de liaison des professeurs.
- Thivend, M. (2012). *L'ESSANA, un lieu de solidarités franco-algériennes en temps de guerre", Recits d'engagement des Lyonnais auprès des Algériens en guerre, 1954- 1962*. Saint-Denis: Editions Bouchène.
- التجاني بولعالي. (جوان، 2005). اندماج المسلمين في الغرب بين الإمكان واللا إمكان. *مجلة بونة للبحوث والدراسات* (3)، صفحة 138. الجمعي خمر ي. (أوت، 2003). جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ودور الأستاذ الفضيل الورتلاني. *مجلة الحوار الفكري* (5). العربي زروق. (2014). الهجرة الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- المجاهد. (01 نوفمبر 1961). الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوجه نداء إلى العمال الفرنسيين. *المجاهد*. المجاهد. (16 ماي 1960). فرنسا تقيم محتشدات للجزائريين بباريس. *المجاهد*، 68. الورتلاني، أ. (s.d.). *الجزائر الثائرة*. عين مليلة- الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- بو الصفا، ع. أ. (2009). *جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1945)*، الجزائر: عالم المعرفة.
- بو حوش، ع. (1973). أكتوبر- نوفمبر. (الهجرة: تقييم عام للقضية. "الثقافة". 17, p. 111، بوقصة، ك. (2005). *مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائرية "الشعبوية"*، الجزائر: دار القصة.
- جوليان، ش. أ. (1976). *إفريقيا الشمالية تسير – القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية*، الجزائر: الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- خمر ي، أ. (s.d.). *المرجع السابق*، ص 118، وانظر أيضا: عبد الكريم بو الصفا، *جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1945)*، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 312- 313. درار، أ. ب. (1985). *نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية*، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- دسوقي، ن. أ. (2001). *دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر - الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين*. الإسكندرية- مصر: مطبعة سامي.
- رابح تركي. (2004). *جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956)* (ورؤساؤها الثلاثة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- زوزو، ع. أ. (2007). *النور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914 – 1939)* (نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية.
- زيدان، ن. (2012- 2013). *هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا، دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا، فرنسا وإسبانيا أنموذجاً*. جامعة وهران.
- عبد الحفيظ أمقران الحسني. (عبد الحفيظ أمقران الحسني، " المرحوم الفضيل الورتلاني عبر المقاومة الجزائرية ؟ إلى ثورة التحرير الوطني (1) 1900-1959"، *مجلة الثقافة*، السنة 18 – ع 100 (1988)، ص 67، 1988). المرحوم الفضيل الورتلاني عبر المقاومة الجزائرية ؟ إلى ثورة التحرير الوطني (1) 1900-1959". *مجلة الثقافة*، (100).
- عبد الحميد زوزو. (2005). عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي- التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837- 1939) (المجلد 2). (ترجمة مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: دار هومة.
- عصماني، أ. (2012- 2013). *دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في ثورة أول نوفمبر 1954 (1954- 1962)*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ص 343. جامعة الجزائر 2.
- عمار بو حوش. (1979). *العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- فضيل دليو. " المهاجرون في إسبانيا، اعتبارات نظرية ونماذج دراسية "، *سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر*، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2008، إشراف: أ. ب. د كمال فيلالي، متبعة ب " (s.d.). *أزمة الثقافة عند المهاجرين الجزائريين بفرنسا عبر الأجيال الثلاثة* "، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة.
- محمد الدقس. (محمد الدقس، " سوسيولوجيا التخلف"، *مجلة سيرتا*، السنة 1، العدد 1، ماي 1979، ص ص 96- 97. ماي، 1979). سوسيولوجيا التخلف. *مجلة سيرتا*، الصفحات 96-97.
- مريوش، أ. (s.d.). *مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر وأثرها على دعم الثورة التحريرية*، المصادر. (21), p. 267. مصطفى خياطي. (2015). *المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي*. (محمد المعراجي عمر المعراجي، المترجمون) الجزائر، مصطفى خياطي، المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، تصدير مسعود جناس، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2015، ميللر، س. ك. (2013). *عصر الهجرة*.
- يوسف، ب. س. (2022). *إشكالية الاندماج والتكامل في الهوية متعددة الثقافات* (Vol. 7).